النسب قد انخفضت وما علينا سوى القاء نظرة على الجدول المرفق ليتضح لنا هذا . واذا كانت كل الارقام التفصيلية قد انخفضت ، اليس من المنطقي بأن تنخفض النسبة الاجمالية أيضا ؟ وبالرغم ان درجة الانخفاض هذه تخالف المنطق لان الفلاح والمالك الفلسطيني يستصلح اراضيه باستمرار فان هنالك تناقضا ملفتا للنظر الا وهو انخفاض النسبة في منطقة بئر السبع من ٤٦٫٨ ٪ عام ١٩٣٠ الى ١٣ ٪ عام ١٩٣٦ .

واذا كانت مساحة الاراضي الزراعية تتعرض للزيادة او النقصان من سنة لاخرى قد تكون مسألة مقبولة ، ولكن فمن غير المنطقي ان تتعرض مساحة فلسطين للزيادة او النقصان من جدول لاخر . فلقد ذكر ان مجموع المساحة هو ٢٦٫٩٦٨٫٠٠٠ دونم عام ١٩٣٠ ص. ١٦ . والصحيح هو ٢٦٫١٥٨٫٠٠٠ . ثم كانت مجموع المساحة عام ١٩٣٦ ٢٦٫٣١٩٫٤٠٠ دونم ص. ١٧ . و٢٦٫٣٢٣٫٠٠٠ عام ١٩٤٥ ص. ١٨ . ولكم كان اولى بالكاتبة ان تستقر على رأي من هذه الاراء المنقولة عن مصادر ثلاثة ، وبحيث تركت هكذا متناقضة سواء على صعيد المساحة الكلية او على صعيد المساحة القابلة للزراعة . وبالاضافة لهذا ، فلقد تردد أكثر من مرة اسم السهل الساحلي ، وبدون اي تعليق من الكاتبة وبدون ان تحدد المقصود بالساحلي ، هل هو الساحل الفلسطيني من راس الناقورة الى رفح أم ماذا ؟ حقيقة الامور انه ليس هنالك من شيء اسمه السهل الساحلي ، بل هنالك السهول الساحلية ، وهي سهل سارونا ( بين حيفا ويافا ) وسهل يافا وسهل غزة ( راجع تسطنطين خمار ، جغرافية فلسطين ، ص. ١٥ — ١٦ — ١٧ ). وبالتالي فلا مجال للحديث عن سهل ساحلي وسهل عكا في الوقت نفسه ، كما ورد في الجداول المنشورة على الصفحات ( ١٦ ، ١٧ ) . ولو دققت الكاتبة قليلا في المرجع الذي نقلت عنه مساحة فلسطين لاكتشفت ان المصدر الاساسي وهو تقرير سمبسون قد حدد في صفحة ٣٥ مساحة فلسطين بـ ٨٫٠٤٤ مليون دونم اراض صالحة للزراعة و١٨٫١٤٤ مليون دونم غير صالحة للزراعة ، ولو جمعت الانسة العامري هذين الرقمين بدقة لكانت مساحة فلسطين ٢٦٫١٥٨ مليون دونم ، وهو رقم مقبول لانه متقارب أكثر من الرقم الذي اعطاه الاستاذ سعيد حماده ، وهو ٢٦٫٣١٩٫٤٠٠ مليون دونم . بحيث كان الفارق بين الرقمين المعطيين ١٦١٫٤٠٠ دونم ، بينما الفارق بين ارقام سعيد حمادة وسمبسون من ناحية وارقام عنان العامري من ناحية اخرى ، ٦٤٨٫٦٠٠ الفارق مع حماده ٨١٠٫٠٠٠ دونم الفارق مع سمبسون ، ومن هنا فان الارقام الاحصائية التي استخرجتها عنان بعيدة عن الحقيقة وكان الافضل لها وللقارىء لو اكتفت بتثبيت رقمي حماده وسمبسون ، لانها عندما تصرفت من عندها وبدون اي أساس برقمي الكاتبين المذكورين ضاعفت الفارق بينهما مرات عدة . ولاهمية حجم هذا الفارق ، فكان على الانسة العامري ان تتذكر انه يساوي حوالي ٣ أضعاف اجمالي مساحة قطاع غزة الحالي والتي تبلغ ٣٢٥٫٠٠٠ دونم ( ص. ٢٧ ) .

وقد أساءت الكاتبة استعمال المصادر التي لجأت اليها ففي الوقت الذي يتحفظ به سمبسون على بعض الارقام التي يسجلها بقوله « وقد اعترف مدير المساحة ان هذه الارقام هي من قبيل التخمين » ( سمبسون ص. ٣٠ ) نجد الانسة العامري تتجاهل كليا هذا التحفظ وتضع الارقام التي تحفظ عليها هكذا وبدون اي تحفظ وكأنها حقائق مسلم بها ، كما هو الحال بالنسبة لاراضي منطقة بئر السبع ، وهي مجال تحفظ سمبسون .

وعندما تتحدث الكاتبة عن ملكية اليهود للاراضي الصالحة للزراعة او المساحة الاجمالية ، تورد ارقاما غير منطقية ، فهي تذكر ان نسبة ملكية اليهود حتى عام ١٩٤٨ هي ٥٫٦ ٪ من مساحة فلسطين الاجمالية . ولم تذكر من أين أتت بهذه النسبة . ولو تجاوزنا عام ١٩٤٨ وعدنا الى المساحة المملوكة من قبل اليهود عام ١٩٤٦ ، والتي كانت تبلغ ١٫٨٠٧٫٣٠٠ دونم ( ص. ٢٠ ) ، وحذفنا من هذا الرقم ١٧٥٫٠٠٠ دونم مساحة الاراضي التي كانت مؤجرة للمؤسسات الصهيونية من قبل الحكومة المنتدبة ، لبلغ مقدار ما امتلكه اليهود ١٫٨٠٧٫٠٠٠ — ١٧٥٫٠٠٠ ) ١٫٦٣٢٫٣٠٠ دونم . ولو تجاوزنا مقدار الزيادة التي طرأت على مساحة الاراضي المملوكة لليهود خلال السنوات ٤٧ و٤٨ ، والتي هي بالتأكيد اكثر مما كان مملوكا عام ١٩٤٦ ، واعتبرنا ان ١٫٦٣٢٫٣٠٠